استهلاك وزارة الدفاع التي بلغت ٤٠٪ من هذا المبلغ، لا يقدم غير صورة تقريبية عن حقيقة تكاليف الغزو.

الميزانية العامة للعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤

تقدم يورام اريدور بمشروع الموازنة العامة الى الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢، وبعد ان اقرتها الحكومة قدمتها الى الكنيست الذي اقرها بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣، وقد بلغ حجم هذه الموازنة ١١٢٣ مليار شيكل تتوزع بنودها حسب ما يلي: ١ ـ ٣٠٤ مليارات شيكل لسداد الديون؛ ٢ ـ ٢٧١ ملياراً للنفقات العسكرية؛ ٣ ـ ٢١٨ ملياراً للخدمات الاجتماعية؛ ٤ ـ ٧٧,٢ ملياراً للتطوير ودعم التصدير والاستيطان. وغطت على نتائج هذه الميزانية الاحداث السياسية الكبيرة الناتجة عن الغزو الاسرائيلي للبنان ومواصلة احتلال جزء من اراضيه وتوقيع اتفاق ١٧ ايار (مايو) مع حكومة امين الجميل/ شفيق الوزان، واعلان مناحيم بيغن عزمه على الاستقالة من منصبه وحلول اسحق شامير محله.

وفي خضم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتفجر، ولم يكن قد مضى على اقرار الميزانية اكثر من ستة اشهر، اعلن جدعون بات وزير الصناعة والتجارة: «ان الوضع الاقتصادي متأزم للغاية وهذا ما سيضطر الحكومة الى اتخاذ خطوات قاصمة، وذبح بقرات مقدسة لم يجرؤ احد عليها في الماضي» (**الاتحاد**، ١٩٨٣/١٠/٩).

وظهر بعدئذ ان من هذه الخطوات الحاسمة، ممارسة السطو العلني من قبل الحكومة بالاتفاق مع المصارف على مدخرات المواطنين التي احدثت ما سمي بأزمة «الاسهم البنكية». ومن هذه الخطوات ايضا برنامج الحكومة برئاسة اسحق شامير الذي جاء فيه ان معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور بحاجة الى اجراءات قاسية وجذرية منها: تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ٢٣٪، واقرار سلسلة من الضرائب الجديدة على التعليم والصحة وعلى مخصصات تأمين الاولاد والتقاعد، ورفع الدعم عن السلع الاساسية كالخبز والحليب والزيت وغيرهما، وتقليص مخصصات البطالة وتخفيض مستوى المعيشة بنسبة ٧ ـ ١٠٪ بغية تخفيف الاستهلاك الفردي والاستهلاك العام، ومحاصرة التضخم المالي.

وتسرّب الى الصحافة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٣، اي بعد ثلاثة ايام من تكليف شامير برئاسة الحكومة، خبرا مفاده ان يورام اريدور وزير المالية قد اعد خطة تتمثل عمليا في الغاء العملة الاسرائيلية، وربط الاقتصاد الاسرائيلي بالدولار الاميركي. ولكن حكومة شامير تنكرت لهذا المشروع بعد اعلان الخبر عنه، لانه يكشف من جهة الى اي حد بلغ التدهور الاقتصادي، ومن جهة اخرى يعري طبيعة ارتباط اسرائيل بالولايات المتحدة الاميركية.

ونتيجة لمواصلة الوضع الاقتصادي تدهوره، تقدم يورام اريدور، باستقالته وحل محله يغئال كوهين ـ اورغاد، الذي اعلن ان بامكان اسرائيل ان تزيد التصدير خلال سنتين بنسبة ١٥٪ وان تقلص الاستيراد بنسبة ٧٪، وبالتالي تخفيض العجز من خمسة مليارات دولار الى ٢,٥ مليار دولار (**هآرتس**، ١٩٨٣/١٠/٢٣).

وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٧، اقرت حكومة اسحق شامير خطة وزير المالية الجديد، التي تتلخص بما يلي: ١ ـ تخفيض الميزانية العامة بحوالي ملياري دولار. وقد سبق لحكومة بيغن ان اتخذت خطوات تجريبية في هذا المجال على ان يجري تقليص الميزانية العامة بحوالي ٣٠ مليار شيكل، لكن عناصر الائتلاف تملصوا في حينه من التنفيذ؛ ٢ ـ تخفيض الاجر الفعلي لجمهور العاملين انطلاقا من انه كلما قل الاجر كلما قلل الجمهور من الانفاق على المنتوجات الاستهلاكية والخدمات؛ ٣ ـ تقليص الدعم الحكومي للسلع الاساسية وهذا ما يفسح المجال لرفع الاسعار بهدف امتصاص السيولة؛ ٤ ـ تقليص مخصصات تأمين الاولاد والتقاعد والصحة والخدمات؛ ٥ ـ رفع وتيرة الضرائب.

وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣٠، اعد يغئال كوهين ـ اورغاد وزير المالية مشروعا جديدا لمدة خمس سنوات، بالاضافة الى مشروعه السابق لمدة سنة ونصف. ويتألف هذا المشروع من النقاط التالية التي تخص العام ١٩٨٥ (**دافار**، ١٩٨٣/١٢/٣٠). وهي تعتبر كتنبؤات لافاق تطور الاقتصاد: ١ ـ تخفيض مستوى المعيشة بنسبة ٧٪، وكذلك الاستهلاك العام والخاص؛ ٢ ـ زيادة نسبة البطالة لتصل الى ٦,٥٪ من قوة العمل، اي اكثر من ٩٠ الف عاطل عن العمل؛ وعدم استيعاب عمال جدد في الخدمات الحكومية وحتى اجراء تسريحات بنسبة اجمالية تبلغ ٢٪ ـ ٣٪؛ ٣ ـ زيادة نسبة الضرائب، وتخفيض الاجور الحقيقية بنسبة ١٢٪؛ ٤ ـ ارتفاع الديون الخارجية؛ ٥ ـ تقليص العجز في الميزان التجاري المدني بمقدار ١١٠ مليون دولار وزيادة الصادرات بنسبة ١٠٪؛ ٦ ـ تقلص الانتاج القومي الشامل بنسبة ٣٪.

وبتاريخ ١٩٨٤/١/١٦، فرضت الحكومة بناء على طلب يغئال كوهين ـ اورغاد قيودا مشددة على